

Distr.: General
6 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٦٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات

البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة

للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل

الأمم المتحدة)

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٣. ويصف التقرير الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) على مدى العام الماضي لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، والتقدم المحرز على صعيد التعزيز المؤسسي للبرنامج.

* A/64/150.



ويحدد التقرير أيضا الإنجازات والتحديات، ويرسم طريق المضي قدما نحو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في عالم يتزايد فيه التوسع الحضري. ويقدم التقرير نظرة عامة عن نتائج الدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة ونتائج الدعم المقدم لمتابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل. وبالإضافة إلى إقرار برنامج عمل الموئل وميزانيته لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، قِيم المجلس التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل باعتبارها السبيل الرئيسي لتعزيز البرنامج. واعتمد المجلس المبادئ التوجيهية بشأن سبل حصول الجميع على الخدمات الأساسية ودعا إلى التنسيق الوثيق للمتابعة مع تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتقوية السلطات المحلية التي اعتمدها في دورته الحادية والعشرين.

وكان من بين النتائج الهامة للدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة التوصيات المنبثقة عن الحوار المعني بنظم تمويل الإسكان الميسور التكلفة من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتغيّر المناخ. ومتابعة لتلك التوصيات، أوصى المجلس الجمعية العامة بأن تنظر في مسألة عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ عن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

ويضم التقرير أيضا استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، بما يشمل المنتدى الحضري العالمي وما أنشئ مؤخرا من اجتماعات وزارية إقليمية معنية بالإسكان والتنمية الحضرية في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويقدم التقرير بالإضافة إلى ذلك نظرة عامة عن التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ومع المنظمات غير الحكومية. وهناك بعض الملاحظات على المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية للمنظمة، تعقبها استنتاجات وتوصيات عامة بشأن إجراءات المتابعة.

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٣، المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)".

ثانيا - نتائج الدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٢ - عُقدت الدورة الثانية والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في نيروبي في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وكرست لموضوع خاص هو "الترويج لنظم تمويل الإسكان الميسور التكلفة في عالم سائر في التوسع الحضري، من أجل مواجهة الأزمة المالية العالمية وتغير المناخ".

٣ - وبالإضافة إلى اعتماد برنامج عمل موئل الأمم المتحدة وميزانيته لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، ركز مجلس إدارة البرنامج على المسائل التالية: (أ) نظم تمويل الإسكان الميسور التكلفة من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتغير المناخ؛ و (ب) تعزيز تنمية الشباب الحضري؛ و (ج) سبل حصول الجميع على الخدمات الأساسية؛ و (د) التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال المستوطنات البشرية؛ و (هـ) المنتدى الحضري العالمي؛ و (و) هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة.

٤ - لقد أدت آثار وتبعات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتغير المناخ على السواء إلى تضمين الأساس النظري لجدول أعمال الموئل تحديات وأبعاداً جديدة^(١)، وإلى ظهور شعور جديد بالاستعجال في طرائق تنفيذه. وفي مواجهة التوسع الحضري المتسارع، تتجه جداول الأعمال المحلية أو الوطنية للمستوطنات البشرية وجدول أعمال البيئة العالمية إلى التقارب، إذ تقع المدن في صلب التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

٥ - ونتيجة لذلك، أوصى مجلس إدارة البرنامج، في قراره ١/٢٢، الجمعية العامة بأن تنظر في مسألة عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في عام ٢٠١٦، لاستعراض واستكمال واعتماد توصيات سياساتية أكثر أهمية في معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم يتسارع فيه التوسع الحضري.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

ألف - تمويل الإسكان الميسور التكلفة

٦ - كانت الآثار القصيرة الأجل والتأثير الطويل الأجل للأزمة المالية والاقتصادية الحالية على تمويل الإسكان والهياكل الأساسية لذوي الدخل المنخفض موضوع جلسات حوار رسمية خلال الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة. واتفق الخبراء على أن الأزمة المالية العالمية كان سببها إلى حد كبير نظم تمويل الرهن العقاري السيئة التنظيم، والنهج غير المتقيدة بالمبادئ في إسكان ذوي الدخل المنخفض. وكان من بين الدروس الرئيسية المستفادة أن تدرك الحكومات أن أهمية قطاع الإسكان لصحة الاقتصاد عموماً أكبر بكثير من أن تترك لقوى السوق وحدها. وهذا يشير بدوره إلى ضرورة أن تعتمد الحكومات سياسات إستباقية للإسكان تراعي احتياجات الفئات الفقيرة والمنخفضة الدخل، وأن تضع أطراً تنظيمية ملائمة قادرة على منع الممارسات الجائحة القائمة على المضاربة والنهب في تمويل الإسكان.

٧ - ومن الدروس الرئيسية المستفادة أيضاً أن الأزمة الاقتصادية جعلت فقراء الحضر أكثر ضعفاً مما هم عليه بالفعل. فقد أصبح الحصول على السكن اللائق والخدمات الحضرية الأساسية المحدد الرئيسي للنهوض بالصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر لغالبية سكان الحضر في البلدان النامية. ومن ثم فإن الأزمة الحالية تقتضي، أكثر من أي وقت مضى، إيلاء الحكومات أولوية عالية للإسكان الميسور التكلفة والخدمات الحضرية المتاحة باعتبارها من التدابير الرئيسية في مجال السياسات ومن سبل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وشدد المتكلمون على الدور البالغ الأهمية للقطاع العام في تيسير التوسع الحضري المستدام من خلال السياسات والتشريعات الداعمة، وتخصيص اعتمادات في الميزانيات على سبيل الأولوية لتطوير الهياكل الأساسية، وتقديم الإعانات الجيدة التصميم والمحددة الهدف للفقراء ليستفيدوا من الخدمات الأساسية. وأقر أيضاً بوجه عام أن الأزمة المالية تستدعي إتباع نهج مبتكرة تشجع مشاركة جميع أصحاب المصلحة والاستفادة من مواردهم، بمن فيهم الجهات المانحة والوكالات الدولية، ومقاولو القطاع الخاص، والمؤسسات المالية والمصرفية، والمنظمات غير الحكومية والأهلية.

٩ - ومن بين المواضيع المتكررة في المناقشات صعوبة حشد الأموال على الصعد كافة، من الحكومات الراغبة في تحسين أحوال الأحياء الفقيرة وتطوير الهياكل الأساسية إلى فقراء الحضر الراغبين في الارتقاء بمساكنهم. وعُرضت طائفة من الحلول، بما في ذلك تهية بيئة سياسية مستقرة لتشجيع التمويل الطويل الأجل، وإدراج الإسكان باعتباره أولوية في

استراتيجيات الحد من الفقر، وإنشاء صناديق الإسكان، واتخاذ تدابير ضريبية تكميلية، ووضع تشريعات وأطر تنظيمية جديدة لدعم التمويل البالغ الصغر، ومساعدة الفقراء في الحصول على الائتمان والقروض العقارية. ومن جانب العرض، يلزم توفير حلول تقنية جديدة من أجل تيسير بناء مساكن منخفضة التكلفة.

١٠ - ودعا مجلس إدارة البرنامج، في قراره ٢٢/٢، جميع الدول الأعضاء إلى النظر في إجراء تقدير شامل لحالة المأوى اللائق، والإسكان الميسور التكلفة، والهياكل الأساسية المرتبطة بذلك، بهدف تقدير ملاءمة نظمها الوطنية الخاصة بتمويل الإسكان وأطرها التنظيمية الوطنية لتلبية الاحتياجات الأساسية للشرائح الفقيرة والمحرومة من السكان. وشجع المجلس أيضا جميع الدول الأعضاء، بما يشمل المؤتمرات الوزارية الإقليمية المعنية بتنمية الإسكان والتنمية الحضرية، على إنشاء أطر وآليات سليمة وفعالة لإتاحة الاستثمار العام والخاص الموسع في مجالات تحسين الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها وتنمية الإسكان الميسور التكلفة والتنمية الحضرية.

١١ - وفي القرار ٢٢/٢ أيضا، طلب مجلس الإدارة إلى المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة أن تواصل الجهود الحالية، بالتشاور الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، لنشر النماذج والمعارف عن أهمية الأنشطة السابقة للاستثمار القائمة على المجتمعات المحلية؛ وأن تقوم بالرصد الملائم وبناء القدرات في هذا الصدد، خاصة على مستوى البلديات؛ وأن تعمل مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية لتعزيز الاستثمارات بالقدر المناسب في الإسكان والهياكل الأساسية كمساهمة في النمو الاقتصادي وكوسيلة هامة للحد من الفقر.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، دعم مجلس الإدارة الجهود المبذولة لاستطلاع إمكانية تنظيم مناسبة خاصة رفيعة المستوى في الجمعية العامة بشأن مسألة نظم تمويل الإسكان في مواجهة الأزمة المالية العالمية. ويتعين أن تراعى في هذه المناسبة الخاصة جملة من الأمور من بينها التوصيات المنبثقة عن الحوار بشأن تمويل الإسكان الميسور التكلفة وتغير المناخ، الذي دار في الدورة الثانية والعشرين للمجلس.

١٣ - ودُعيت الدول الأعضاء إلى المساهمة في دعم وتغذية الصناديق الاستثمارية لموئل الأمم المتحدة والصناديق الأخرى ذات الصلة، بما يشمل العمليات التجارية لتوفير التمويل الأولي القابل للسداد ومرفق تحسين الأحياء الفقيرة، والبرامج المصممة لتقديم المساعدة في إيجاد نظم تمويل الإسكان الميسور التكلفة المواتية للفقراء.

١٤ - ونظم موئل الأمم المتحدة في وقت لاحق اجتماعا خاصا عن الإسكان الميسور التكلفة وتمويل الإسكان في مواجهة الأزمة المالية العالمية، وذلك في إطار المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ولاحظ الاجتماع أن أصول الأزمة المالية الحالية تنبع من نظم تمويل الإسكان الممتدة، ولا سيما تلك المعروفة بأدوات القروض العقارية بسعر المخاطرة. وبينما كشفت الأزمة عن أوجه ضعف متفشية في النظم المالية والأطر التنظيمية الوطنية والعالمية، وبحاجة إلى معالجة عاجلة، فقد شكلت أيضا تذكيرة قوية بأن الإسكان منتج سوقي وسلعة اجتماعية على السواء. ويجب النظر لنظم تمويل الإسكان، في هذا السياق، كوسيلة لتسخير قوى السوق من أجل زيادة العرض من المساكن ووسيلة لتشجيع الإسكان الميسور التكلفة والتنمية الحضرية العادلة. وفي مواجهة الحالة الاقتصادية الراهنة ورسم المستقبل، يجب أن تكون المستوطنات البشرية في صدارة سياسة التنمية المستدامة. ومن الضروري وجود التزام متجدد بمفهوم المستوطنات البشرية المستدامة؛ وإلا ستتفاقم التحديات التي تفرضها الأزمة.

١٥ - وقُدمت عروض عن العمل المستمر الذي يضطلع به موئل الأمم المتحدة لتحسين إمكانية الحصول على التمويل المستدام لأغراض الإسكان الميسور التكلفة والهياكل الأساسية. وشمل ذلك العمل تعزيز أطر السياسات المواتية، وزيادة نشاط المؤسسات المالية في قطاعي الإسكان الميسور التكلفة والهياكل الأساسية، وإنشاء مرافق تمويل محلية فعالة لأغراض الإسكان الميسور التكلفة، وتعزيز إمكانية الحصول على التمويل للجماعات الأهلية، وتشجيع المجموعات الادخارية وأدوات الادخار المحلية. وقد زادت الأزمة المالية العالمية من الحاجة إلى التمويل لكفالة المأوى ولتحفيز الاقتصادات المتضررة من الأزمة. وعُدل برنامج موئل الأمم المتحدة للتمويل التحريبي من أجل مواجهة الأزمة عن طريق إتباع نهج فعال يلبي الحاجة. وشمل ذلك السعي لتوفير فرص إقراض إضافية بقدر متوازن، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط؛ وزيادة الشراكات مع المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية؛ ونشر أدوات تظهر المنافع المزدوجة للاستثمار الجيد التصميم في المأوى الميسورة التكلفة. وظهرت خلال المناقشة أهمية إدراج البعد الجنساني وطائفة واسعة من آليات التأمين وأسعار الفائدة في خطط الإسكان الميسور التكلفة.

باء - آليات الشراكة والأنشطة الأخرى المصطلع بها لجذب الاستثمار في إسكان ذوى الدخل المنخفض وتوفير الخدمات الحضرية

١٦ - شهدت العلاقات مع القطاع الخاص تحولا كبيرا في عام ٢٠٠٨ نتيجة للبدء في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وتجاوز هذا المفهوم نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات ليشمل الممارسات التجارية الأساسية لتحقيق التحضر المستدام. ولهذه الغاية، عزز موئل الأمم المتحدة عمله في مجال الدعوة وإدارة المعارف واستهل أشكالا جديدة من الشراكات والتعاون على المستويين العالمي والقطري مع جهات من بينها المؤسسات المالية الدولية والمحلية وشركات مرافق المياه والقطاع العقاري.

١٧ - ويتمثل الهدف الأول لهذه الشراكات في إيجاد برامج سابقة للاستثمار تُبذل فيها جهود على مستوى إصلاح السياسات وبناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية بهدف حشد مزيج من النفقات العامة والاستثمارات الخاصة في قطاعي الإسكان والتنمية الحضرية. والهدف الثاني هو توعية الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والمحلية بأن النماذج التجارية للإسكان والتنمية الحضرية لصالح الفقراء نماذج عملية ومفيدة بالفعل لتحقيق التنمية الاقتصادية بوجه عام.

١٨ - وكثف موئل الأمم المتحدة عمله في مجال إدارة المعرفة والدعوة من خلال مبادرة أدوات تمويل المستوطنات البشرية وأفضل الممارسات. ومع التركيز على التوثيق المنهجي للنهج القائمة على الأصول إزاء التنمية المجتمعية، بما في ذلك النهج التعاونية إزاء تنمية الإسكان، وصناديق الاستثمار الاجتماعي، وصناديق التنمية المجتمعية الحضرية، ومبادرات تمويل الإسكان على مستوى المجتمعات المحلية، وبرامج الرهونات الأهلية، فقد ساهمت المبادرة في زيادة تعزيز البحوث المتعلقة بالصلات القائمة بين الاقتصاد والإسكان وبين الاقتصاد والمالية.

١٩ - وبناء على دعوة الأمين العام، استهل موئل الأمم المتحدة التحالف العالمي للشراكات مع متعهدي خدمات المياه، وهو شبكة دولية من الجهات المتعهدة لخدمات المياه، والوكالات الإنمائية، وممثلي المجتمع المدني وجهات أخرى صاحبة مصلحة في قطاع المياه والصرف الصحي. ويتيح البرنامج لمتعهدي خدمات المياه على مستوى البلديات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منبرا لتبادل الاستراتيجيات وتطبيق أفضل الممارسات في إيصال مياه الشرب النظيفة إلى المستوطنات البشرية غير النظامية والأحياء الفقيرة.

٢٠ - وبدعم من مصرف التنمية الأفريقي، يعمل حالياً برنامج توفير المياه للمدن الأفريقية التابع لموئل الأمم المتحدة في ١٨ مدينة في ١٥ بلداً. وأفضى مشروع المصرف لتوفير المياه والصرف الصحي في زنجبار إلى عملية مسرّعة للموافقة على اتفاقات قروض. وفي كينيا، أحرز تقدم كبير في تقييم حالة الصرف الصحي في ٢٦ من المجتمعات المحلية بمنطقة بحيرة فيكتوريا. ويوفر اتفاق حديث بين موئل الأمم المتحدة وجماعة شرق أفريقيا إطاراً لتوسيع نطاق التعاون على دعم مبادرة توفير المياه والصرف الصحي في منطقة بحيرة فيكتوريا ليشمل ١٥ مدينة أخرى في ٥ بلدان، وذلك أيضاً بشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي.

٢١ - وجرى توقيع مذكرة تفاهم بين موئل الأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١. وتتوخى هذه المذكرة توفير منحة مالية إضافية قدرها ٢٠ مليون دولار لإذكاء الوعي وبناء القدرات في مجال تنفيذ المشاريع استعداداً للاستثمار التكميلي في تحسين مرافق المياه والصرف الصحي في المدن الآسيوية. وتنص المذكرة أيضاً على التزام المصرف باستثمار مبلغ بليون دولار في قطاع الخدمات الأساسية الحضرية مع التركيز على الصرف الصحي. ويعمل الموئل حالياً بنشاط، بالتعاون مع المصرف، في ٤٨ مركزاً حضرياً في كل من باكستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصين، وفييت نام، ونيبال، والهند، وسيدأ العمل قريباً في إندونيسيا. وتم تلقي أموال إضافية عام ٢٠٠٨ من حكومة هولندا لصالح مبادرة الميكونغ للمياه والصرف الصحي. ويجري توسيع نطاق هذه المبادرة في كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، وكمبوديا.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دخل موئل الأمم المتحدة في شراكة استراتيجية مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ووفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة في عام ٢٠٠٨، يهدف المصرف إلى زيادة القروض الموافق عليها في قطاع المياه والصرف الصحي لتصل إلى نحو بليون دولار. وقد مكنت المذكرة الموئل من الشروع في عدد من المشاريع في بوليفيا والمكسيك في عام ٢٠٠٨.

٢٣ - كما عبأ التحالف العالمي للشراكات مع متعهدي خدمات المياه طائفة واسعة من الشركاء، منهم كاب - نت (Cap-Net)، ومؤسسة غوغل، والشبكة الدولية المرجعية لمرافق المياه والصرف الصحي، وهيئة أبو ظبي للمياه والكهرباء، والمجلس الاستشاري للأمين العام المعني بالمياه والصرف الصحي، لتعزيز التعلم وتبادل الممارسات الجيدة بين متعهدي خدمات المياه. ووافقت هيئة أبو ظبي للمياه والكهرباء على إنشاء مكتب إقليمي للمياه والصرف الصحي داخل مكاتبها في أبو ظبي لاستضافة أمانة التحالف وتعزيزها.

٢٤ - وجرى تنفيذ مشاريع تشغيلية في مجالات المياه والصرف الصحي والإسكان وإدارة بيانات المناطق الحضرية مع عدد من شركات القطاع الخاص بشراكة مع المؤسسة العالمية للإسكان وجهات أخرى.

٢٥ - وفي مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، اضطلع موئل الأمم المتحدة بأنشطة مشتركة مع شركات القطاع الخاص من أجل الاستفادة مما لديها من قدرات وخبرات وتكنولوجيات في دعم الأعمال الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتنفذ هذه الشراكات في بلدان منها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال والهند.

٢٦ - وعُقد منتدى الموئل الأول للأعمال التجارية في نيو ديلهي في تموز/يوليه ٢٠٠٩ كنتيجة لأعمال الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي المعقد في نانجينغ، الصين في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وكان المنتدى جهداً مشتركاً بين الاتحاد الهندي لغرف التجارة والصناعة والغرفة التجارية للعقارات في الصين، وعقد برعاية حكومة الهند وشاركت في رعايته جهات منها المصرف المركزي في الهند، ومجلس تشجيع مواد وتكنولوجيا البناء في الهند، ومصرف الإسكان الوطني في الهند، وحكومتا ولايتي راجاستان والبنجاب. وجمع المنتدى قيادات الحكومة والصناعة والرابطات المهنية والمجتمع المدني لمناقشة موضوع المدن المبتكرة. واحتفى المنتدى، من خلال جوائز الموئل للأعمال التجارية، بخمس مبادرات بارزة من القطاع الخاص في مجالات توفير الأراضي والسكن الميسور التكلفة، والمياه والصرف الصحي، والمدينة الرقمية، والتكنولوجيات الخضراء للمدن، والوقاية من الكوارث، والإدارة والإعمار.

حقوق المرأة في الأرض والملكية وسبل الحصول على التمويل

٢٧ - قدمت المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الهيئات الائتمانية التي تتيح حصول المرأة على الأرض في كل من أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، وكينيا. وقدم الدعم أيضاً لتكوين هيئات ائتمانية جديدة تتيح حصول المرأة على الأرض في كل من إثيوبيا، وبوروندي، ورواندا، وموزامبيق. ونُظمت جولات للتثقيف وتعليم الأقران لفائدة قادة المجتمعات المحلية العاملين مع هذه الهيئات الائتمانية الجديدة. وتبين التجربة في كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة أن الجمع بين التحسينات الائتمانية والمدخرات المجتمعية والمساعدة التقنية كفيل بإحداث أثر كبير في تيسير حصول فقراء الحضر والنساء الفقيرات بوجه خاص على الأراضي وفرص الإسكان.

٢٨ - وأعدت خطة عمل لتحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك بالتشاور مع طائفة واسعة من الشركاء والخبراء والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية. وعرضت الخطة على مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة الذي أقرها في دورته الثانية والعشرين. وستسهم الخطة، التي تمثل تماما للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، في تحسين تركيز البرامج والمواءمة بينها لغاية التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

تحسين إدارة الأراضي والممتلكات

٢٩ - شدد موئل الأمم المتحدة في الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة على الحاجة إلى الاعتراف بطائفة من الحقوق في الأرض، وتعزيز حقوق المرأة في الأرض والملكية، وزيادة التنسيق الفعال في قطاع الأراضي، والإدارة المبتكرة للأراضي، وجعل أسواق الأراضي أكثر فعالية وإقامة روابط قوية بين الحضر والريف.

٣٠ - وتم بمشاركة جهات شريكة الإعلان خلال الدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة البرنامج عن وضع مجموعة معايير تقييم جنسانية لأدوات إدارة الأرض على نطاق واسع. وحدد الإطار كيفية الحكم على مدى كفاية مراعاة أداة أو برنامج واسع النطاق لإدارة الأرض للفروق بين الجنسين والمساواة في المنافع بين الرجل والمرأة. وسيجري الموئل في عام ٢٠٠٩، مع لجنة هويرو وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للمساحين، اختبارا أوليا لإطار التقييم.

٣١ - وواصل الموئل تيسير عمل الشبكة العالمية لأدوات استغلال الأراضي، وهي عبارة عن شبكة عالمية تضم أكثر من ٥٣ منظمة دولية تسعى إلى وضع أدوات لاستغلال الأراضي تتميز بمناصرة الفقراء ومراعاة الجنسين من أجل تأمين الحقوق في الأرض للجميع. وبفضل الشبكة، يبرز حاليا على الصعيد العالمي تحول في النموذج نحو برنامج للأراضي يتميز بمناصرة الفقراء، والابتكار، ومراعاة المسائل الجنسانية، بما في ذلك التسليم بمفاهيم حوكمة الأراضي، وتعزيز الأبعاد الاجتماعية والتقنية للأراضي وقبول طائفة واسعة من الحقوق في إتاحة الحياة الآمنة للفقراء. وتتألف الشبكة من شبكات عالمية من الهيئات المهنية، ومؤسسات الأراضي الريفية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات التدريب والتعليم، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف والثنائية. وجرى توقيع اتفاق مع مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي للمساعدة على تعزيز ممارسات الإقراض المبتكرة للسكن الميسور التكلفة في منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية.

٣٢ - وتواصل التعاون الوثيق مع مبادرة البلدان الأفريقية لوضع إطار ومبادئ توجيهية لسياسات الأراضي، التي يقودها كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وشركاء

آخرين. وتهدف المبادرة إلى وضع إطار ومبادئ توجيهية لسياسات الأراضي وإصلاح الأراضي في أفريقيا، مع تحديد نقاط مرجعية ومؤشرات لتنفيذها. وقد اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية مؤخرًا في قمة الاتحاد الأفريقي الثالثة عشرة المعقودة في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الإطار والمبادئ التوجيهية لسياسات الأراضي.

آليات مبتكرة لتمويل الإسكان

٣٣ - واصل الممثل تعزيز دوره الحفاز في تيسير التعاون فيما بين المصارف، والسلطات المحلية ومنظمات الفقراء في المناطق الحضرية من أجل حشد وجمع رؤوس الأموال المحلية والاستثمارات العامة ومدخرات المجتمعات المحلية لتحسين الأحياء الفقيرة وتوفير السكن الميسور التكلفة. وشملت تلك الجهود عمليات البرنامج التجريبي لمرافق الممثل لتحسين الأحياء الفقيرة في كل من إندونيسيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسري لانكا، وغانا، حيث تشكل قروض القطاع الخاص حاليًا جزءًا لا يتجزأ من مشاريع سكان الأحياء الفقيرة. وتعززت هذه الجهود أكثر من خلال تنفيذ عدد من الآليات المبتكرة بما فيها عمليات تجريبية، للتمويل الأولي القابل للسداد. وسيتيح هذا الإجراء التسهيلي قروضا وتحسينات ائتمانية من خلال المؤسسات المالية المحلية لتحفيز الاستثمار الخاص في الإسكان وتقديم الخدمات الأساسية للسكان الذين لا يجدون ما يكفي من الخدمات.

٣٤ - وهدف تلك العمليات التجريبية وضع نماذج مبتكرة تثبت إمكانية تمويل الإسكان الميسور التكلفة من خلال الجمع بين جهود القطاع الخاص والتمويل البالغ الصغر وجهود المنظمات المجتمعية. ومن شأن الاسترشاد بالدروس المستخلصة من التجارب في وضع السياسات والاستراتيجيات القطرية إفادة الملايين من فقراء المناطق الحضرية الذين ليست لديهم حاليًا فرصة الاستفادة من التسهيلات الائتمانية الرسمية.

الشراكات المبتكرة بشأن السلامة ومنع الجريمة في المناطق الحضرية

٣٥ - السلامة الحضرية عامل رئيسي في تحسين التنمية الاقتصادية المحلية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية معًا. ولذلك، اعتمد ممثل الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨، في إطار خطته الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، نهج بناء القدرات قبل الاستثمار لتعزيز السلامة ومنع الجريمة في المناطق الحضرية. ويسعى هذا النهج المتعدد التخصصات إلى استغلال موارد وخبرات جميع أصحاب المصلحة لتحسين السلامة في المناطق الحضرية.

٣٦ - ويجري إنشاء شبكة السلامة وأدوات الحيز الحضري التي ستربط برامج الجهات الشريكة الداعمة للاستثمار الاجتماعي في المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل والمهمشة. وبرنامج الشرطة للتنمية الحضرية، وهو جهد تعاوني مع مجلس الشرطة الوطنية السودانية، مثال على إمكانية قيام برنامج للجهات الشريكة بتقديم الدعم لأعمال الشرطة الديمقراطية في المناطق الحضرية، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الحيز الحضري، والنهوض بثقافة الوقاية في المناطق الحضرية.

٣٧ - كما يقوم البرنامج الدولي للتنمية الحضرية بقيادة الشباب بإشراك الأطفال والشباب في المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل والمهمشة وذلك كشركاء فاعلين في التخطيط واتخاذ القرارات في سلامة المجتمعات المحلية ومنع الجريمة في المناطق الحضرية. وهذا النهج يسخر عادة موارد مختلف الخدمات الاجتماعية بما فيه خدمات السلامة، والمرأة، والشباب، والفنون، والثقافة، والرياضة، لتحقيق نتائج ملموسة في منع الجريمة في أحياء ذوي الدخل المنخفض.

جيم - المدن وتغير المناخ

٣٨ - لتيسير مزيد من التنسيق وزياد تضافر الجهود في التصدي للتحديات التي تواجهها المدن فيما يتعلق بالتخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه، أنشأ موئل الأمم المتحدة مبادرة المدن وتغير المناخ بموازاة مع الحملة الحضرية العالمية. وتستفيد هذه المبادرة من مزايا موئل الأمم المتحدة النسبية في العمل مع السلطات المحلية الحضرية وخبراته في التخطيط والإدارة الحضريين لدعم جهود جميع دوائر الحكومة للحد من الأثر الإيكولوجي للمدن مع تحسين سلامتها ومقاومتها لآثار تغير المناخ.

٣٩ - والحملة الحضرية العالمية هي برنامج للدول الأعضاء والشركاء في جدول أعمال الموئل لنشر السياسات وتبادل الأدوات العملية لتحقيق التحضر المستدام. وتهدف الحملة إلى تنفيذ مزيد من السياسات الحضرية المستدامة على الصعيد الوطني. ولهذا السبب، فهي تركز على تزويد الحكومات والشبكات الشريكة بوسيلة للدعوة للإعراب عن رؤية مشتركة من أجل مستقبل حضري أفضل والنهوض بجدول الأعمال الحضري ضمن الدوائر الخاصة بها.

٤٠ - وتهم وسائل الدعوة ومنهجيات العمل التي وضعتها الحملة لمنظمات الفقراء الحضر بقدر ما تهم رابطات السلطات المحلية، ومنتديات الأعمال التجارية، ورابطات الشباب، ومنافذ الإعلام، والرابطات المهنية، والمنظمات النسائية، والبرلمانيين، والمؤتمرات الوزارية، والهيئات الحكومية الدولية. وتسعى الحملة على هذا النحو إلى جعل التحضر المستدام مسألة ذات أولوية في المجتمع الدولي وأولوية من أولويات السياسة الوطنية بالنسبة لفرادى الدول الأعضاء.

٤١ - واعتمد مجلس إدارة البرنامج في دورته الثانية والعشرين، إدراكاً منه أن المدن تساهم بشكل رئيسي في انبعاثات غازات الدفيئة وأنها معرضة بشكل كبير لتأثيرات تغير المناخ، قرارين يتصلان بالتحضر المستدام: قرار يتعلق بالمدن وتغير المناخ وقرار يوصي بعقد مؤتمر للأمم المتحدة يعنى بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في عام ٢٠١٦. وسيساهم كلا القرارين بشكل كبير في تعزيز الوعي بمساهمة جدول أعمال الموئل في جدول الأعمال العالمي لتغير المناخ وسيزيدان من تعزيز نهج منسق لتنفيذهما.

٤٢ - وتُحث الحكومات على اتخاذ إجراءات متضافرة ومنسقة لمراعاة مسألة المدن وتغير المناخ كجزء لا يتجزأ من استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك تدابير التخفيف من آثاره والتكيف معه، وذلك بالنظر إلى استمرار التحضر وأن أكثر من نصف البشرية تعيش في مناطق حضرية وهي معرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ.

٤٣ - وإجمالاً، هناك ما يدعو إلى استجابة عالمية تضم الشراكات مع هيئات الأمم المتحدة، والشبكات العالمية للمدن، والمهنيين، والمجتمع المدني، والشباب، والنساء، والشعوب الأصلية. وهناك حاجة إلى مزيد من الإعلام والتوعية في أوساط الشباب والنساء، وهو ما يمكن تحقيقه باستخدام وسائل مثل الإنترنت واستغلال الفنون والثقافة والرياضة. ويشدد على الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية وفي الأبحاث المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها.

دال - استعراض الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

٤٤ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٢١ وتوصيات مجلس إدارة البرنامج في دورته الحادية والعشرين، أعد موئل الأمم المتحدة، بالتشاور الوثيق مع لجنة الممثلين الدائمين، خطة عمل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وكانت اللجنة أيدت خطة العمل هذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وقُدِّمت لها تقارير مرحلية عن تنفيذها خلال عام ٢٠٠٨.

٤٥ - وشملت النتائج الرئيسية وضع وإقرار ٣٣ وثيقة لبرامج الموئل القطرية كخطوة أولى لتنفيذ الإطار المعياري والتشغيلي المعزز على الصعيد القطري، بما في ذلك في ستة بلدان رائدة من البلدان الثماني المشتركة في مبادرة "وحدة الأداء"؛ واعتماد استراتيجيات لتعبئة الموارد وخلق السمعة وإنشاء وحدة لتعبئة الموارد للمساعدة في توطيد وتوسيع قاعدة المانحين وتعبئة المصادر غير التقليدية للتمويل والدعم؛ ووضع ورقات سياسات واستراتيجيات من أجل مجالات التركيز في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل وإطار عمل يستند إلى النتائج ويستخدم مؤشرات وأهدافاً وأولويات تكون محددة قابلة للقياس والتحقيق وملائمة ومحددة المدة؛ وتحديد عتبات جديدة لتفويض السلطة واللامركزية.

٤٦ - وشرع في اعتماد نهج منسق للدعوة، وإقامة الشراكات، وإدارة المعارف، في إطار الحملة الحضرية العالمية. وتتميز اتباع هذا النهج بظهور مبادرة المدن وتغير المناخ الجديدة والشروع في آن معا في إصدار التقرير عن حالة المدن في العالم والتقرير الإقليمي الأول عن المدن في أفريقيا خلال الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي. ويمثل هذا النهج الإقليمي مرحلة جديدة في مجال الدعوة وفي تعميم جدول أعمال الموئل كجزء من الحملة الحضرية العالمية الجديدة.

٤٧ - وعملا بقرار صادر عن مجلس إدارة البرنامج في دورته الحادية والعشرين، شرع موئل الأمم المتحدة في تنفيذ مبادرة تجريبية لتمويل أشكال الإسكان والتنمية الحضرية التي تراعي احتياجات الفقراء. والقصد من هذه المبادرة هو تبيان كيف يمكن إزالة أحد أكبر العوائق أمام الحد من الفقر الحضري من خلال خفض الأخطار التي يربى القطاع المصرفي المحلي أنها موجودة بفضل آليات تمويل تضمن حصول الفقراء الحضري على السكن بشكل مستدام.

٤٨ - وأبرز استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل في منتصف عام ٢٠٠٩ وبعض المنجزات وبعض التحديات، وحدد خطوات مقبلة ينبغي اتخاذها. وشملت المنجزات إطار نتائج حسن التركيز الاستراتيجي وعملية التخطيط البرنامجي لموئل الأمم المتحدة. ويتوقع أن يكون هذا الإطار أساسا هاما لرصد الكفاءة، والفعالية، والمساءلة، وليس بأقل من ذلك، الإسهام في التماسك البرنامجي.

٤٩ - ومن التحديات التي تم تحديدها عدم كفاية تطوير عمليات الدعم للأعمال التجارية المبينة في تفويض السلطة الذي ليس كافيا بعد في مجالات الموارد المالية والبشرية؛ وعدم إدخال نظم الأداء والقياس والرصد والإبلاغ في المؤسسة؛ والصعوبات في التنسيق بين الهيكل التنظيمي الذي أقرته الجمعية العامة ومجالات التركيز في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل؛ واستمرار عدم التوازن بين التمويل المخصص الغرض والتمويل غير المخصص الغرض؛ والاعتماد على عدد صغير من المانحين.

٥٠ - وشملت الخطوات المقبلة المقترحة التوزيع الواضح للأدوار، والمسؤوليات، وعمليات المساءلة المرتبطة بمداول زمنية؛ والتنسيق بين كفاءات الموظفين وأولويات الخطة؛ وتحسين الكفاءة والشفافية وتفويض السلطة؛ واستعراض إدارة المؤسسة. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات الإدارية المستندة إلى النتائج من أجل مواصلة التخطيط والرصد والتقييم والإبلاغ وتحسين المساءلة.

تنمية الشباب في المناطق الحضرية

٥١ - نُشرت خلال الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي نتائج دراسة استقصائية بشأن مبادرات إنمائية يقودها شباب و ٢٠٠ من الممارسات الجيدة التي قام الأقران باستعراضها في مجال التنمية التي يقودها الشباب من جميع أنحاء العالم. وأنشئ في هذه المناسبة صندوق الفرص من أجل التنمية الحضرية التي يقودها الشباب. ويهدف الصندوق إلى تقديم منح صغيرة للمبادرات التي يقودها الشباب في مجال تطوير المهارات. وقد تم إعداد الإجراءات والمعايير التي ستعتمد للموافقة على الدعم وتمت مشاطرتها على نطاق واسع مع الشركاء في جدول أعمال الموئل المهتمين بمسائل شباب الحضر.

٥٢ - واعترافاً بأعمال موئل الأمم المتحدة لتلبية احتياجات الشباب الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والأحياء المحرومة في المدن، دعا مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الثانية والعشرين إلى اعتماد نهج منسق من جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية وغيرها من الأطراف المهمة لدعم مبادرات تطوير المهارات الخاصة بالشباب.

حصول الجميع على الخدمات الأساسية

٥٣ - عملاً بقرار مجلس الإدارة ٤/٢١، أنشأ موئل الأمم المتحدة فريقاً يضم خبراء ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لالتماس المزيد من الإسهامات في مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بحصول الجميع على الخدمات الأساسية، التي عُرضت على المجلس في دورته العشرين. وضم أصحاب المصلحة المدن المتحدة والحكومات المحلية، وممثلي الحكومات، ومتعهدي الخدمات في القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني. كما شارك في أعمال الفريق بنشاط ممثلون من هيئات الأمم المتحدة المعنية، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية. وقد توجت سلسلة من المشاورات الإقليمية باجتماع عالمي عقد على هامش الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي.

٥٤ - وفي القرار ٨/٢٢، شجع مجلس الإدارة الحكومات والشركاء على تقديم الدعم المؤسسي والتقني والمالي لتمكين موئل الأمم المتحدة من النهوض بتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بحصول الجميع على الخدمات الأساسية إلى جانب المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية. كما شجع الحكومات، حسب ظروفها، على وضع معايير مستدامة في مجالي التخطيط والبناء مع مراعاة الحصول على مياه الشرب النظيفة والمأمونة، وتوافر المرافق الصحية الكافية، والخدمات الحضرية، وكفالة الإدارة المستدامة للنفايات، والنقل المستدام. وطلب كذلك إلى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، أن يُعَدّ، بالتعاون

الوثيق مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، تقييماً لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحصول على الخدمات الأساسية والتكامل بينها، وأن يرفع إلى المجلس في دورته الثالثة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة

٥٥ - عملاً بروح قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٣، وبخاصة ما يتعلق منه بالحاجة إلى تعزيز الإصلاح المؤسسي وتوخي التفوق الإداري، بما في ذلك الإدارة القائمة على تحقيق نتائج، ناقش مجلس الإدارة مسألة الكفاءة والفعالية في هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة، كما ورد في الوثيقة HSP/GC/22/2/Add.3.

٥٦ - وفي القرار ٥/٢٢، طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين الاشتراك، ضمن برنامج العمل والميزانية، في إجراء دراسة لإدارة موئل الأمم المتحدة بغية تحديد وتنفيذ السبل الكفيلة بتحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية في هيكل الإدارة الحالي وتحديد خيارات إدخال أي تعديلات أخرى محتملة بهذا الخصوص كي ينظر فيها المجلس في دورته الثالثة والعشرين.

ثالثاً - العمليات الاستشارية العالمية والإقليمية

ألف - المنتدى الحضري العالمي

٥٧ - عُقدت الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي في نانجينغ، الصين، في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تحت شعار "التحضر المتجانس: تحدي التنمية الإقليمية المتوازنة". وقُسم الموضوع إلى ستة مواضيع فرعية كانت محور تركيز الدورة التي دامت أربعة أيام وهي: "التوازن الإقليمي في التنمية الحضرية"؛ و"تشجيع الإنصاف والإدماج الاجتماعيين"؛ و"جعل المدن منتجة وعادلة"؛ و"المواءمة بين البيئة المبنية والبيئة الطبيعية"؛ و"الحفاظ على الجذور التاريخية للمدن وروحها"، و"إيجاد مدينة لكل الأجيال". ورحب المجلس بالعرض الذي تقدمت به حكومة البرازيل لاستضافة الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي في ريو دي جانيرو، في آذار/مارس، ٢٠٠٩. وسيكون موضوع الدورة الخامسة "الحق في المدينة: سد الفجوة الحضرية".

٥٨ - وكان السعي لإيجاد أفكار مبتكرة وحلول عملية فيما يتعلق بالموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية واضحة في الحوارات الستة ومناقشات الموائد المستديرة الثماني وأكثر من ١٤٠ من مناسبات التواصل الشبكي والحلقات الدراسية التي نُظمت في نانجينغ. وتبادل وزراء ومحافظون وأكاديميون ومنظمات مجتمعية ورابطات مهنية ومنظمات غير حكومية وأعضاء في القطاع الخاص الرؤى والخبرات بشأن كيفية تحسين نوعية الحياة في مدن العالم الآخذة في النمو. ويمثل النهج الشمولي المعتمد في المنتدى وفي المناقشات المعقودة فيما بين الشركاء نموذجاً لتنمية المدن في المستقبل. وقد أُدرجت الدروس المستفادة من النجاح الذي حققه المنتدى في حشد الشركاء في جدول أعمال المؤهل وشركاء جدد للدخول في حوار وتبادل السياسات الرشيدة وأفضل الممارسات ضمن استراتيجية الحملة الحضرية العالمية.

٥٩ - ودعا مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين، اعترافاً منه بأن المنتدى الحضري العالمي أصبح المحفل العالمي الأول المعني بقضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، إلى اتخاذ عدد من التدابير من أجل الحفاظ على زخم المنتدى، وإرساء المنتدى بقوة في جدول اجتماعات الأمم المتحدة الرسمي، وتعزيز أوجه التآزر بين نواتج المنتدى والخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل.

باء - التقارير الرئيسية

٦٠ - تتأثر المدن والبلدات تأثراً متزايداً، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، بالعولمة والآثار المترتبة على تغير المناخ. وكلا هذين الاتجاهين الضخمين يجلب معه تغييرات اقتصادية وديموغرافية ومكانية كبيرة تعيد تشكيل المدن والبلدان عمرانياً واجتماعياً. ولتوثيق وتحليل تلك الظواهر على المستوى الإقليمي، تجري الاستعدادات لإصدار التقرير الإقليمي الأول عن حالة المدن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع تحالف المدن، ووزارات الإسكان والتحضر، واتحاد مدن وبلديات ورابطات أمريكا اللاتينية. ومن المتوقع صدور هذا المنشور لأول مرة في الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي في آذار/مارس ٢٠١٠.

٦١ - ووقّع موئل الأمم المتحدة اتفاق شراكة مع مجلس أمريكا الوسطى للإسكان والمستوطنات البشرية للمساعدة في إدارة المعرفة من أجل تعزيز تبادل ونقل أفضل الممارسات. وفي اجتماع عقد في أيار/مايو ٢٠٠٩، اعتمدت استراتيجية دون إقليمية شاملة لتنفيذ مبادرة مشتركة لتطوير الإسكان لذوي الدخل المنخفض، بدعم من مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي.

٦٢ - ويتناول كلٌّ من التقريرين الرئيسيين لموئل الأمم المتحدة الصادرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير هذه القضايا وغيرها. والقصد من تقرير حالة المدن في العالم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: المدن المتناغمة^(٢) هو تحسين فهم الديناميات التي تُشكّل المدن في العالم. ويشتمل التقرير على ما يلي: (أ) تحليل لمحددات نمو المدن وأفولها وعواقب التنمية الإقليمية غير المتناظرة وأوجه التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية؛ و (ب) تحليل للتفاوت في الدخل والاستهلاك على مستوى المدن ودرجات الحرمان من المأوى في مختلف المدن وكيفية تأثير ذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ و (ج) في إطار النقاش الدائر بشأن المدن وتغير المناخ، عرض للبيانات الرئيسية المتعلقة باستهلاك الطاقة على مستوى المدن والأسر المعيشية، وتحليل يبين ما هي المدن والفئات السكانية في المناطق الحضرية التي ستكون أكثر عرضة للخطر نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر.

٦٣ - ويستعرض تخطيط المدن المستدامة: التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٩، الذي سيصدر في أواخر عام ٢٠٠٩، التحديات الكبرى التي تواجه المدن والبلدات في جميع أنحاء العالم، وظهور وانتشار تخطيط المدن الحديثة وفعالية النهج الحالية. والأهم من ذلك، فإن التقرير يحدد نهجاً وممارسات مبتكرة للتخطيط الحضري تكون أكثر استجابة للتحديات الحالية والمستقبلية للتحضر المستدام.

٦٤ - وفي إطار البحث عن دور جديد لتخطيط المدن في التحضر المستدام، يتضمن التقرير مقترحات بشأن عدد من التغييرات الأساسية. فأولاً، ينبغي أن تقوم الحكومات على الصعيدين المركزي والمحلي على السواء بأداء دور متنامٍ أكثر مركزية في المدن والبلدات. ويندرج هذا، إلى حد كبير، في التصدي للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، التي كشفت عن حدود آليات السوق عندما تعمل لوحدها. وثانياً، سيتوجب على نهج التخطيط الحضري، بعد إصلاحه، أن يولي اهتماماً أكبر للمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخصوصاً في البلدان النامية، حيث يركز التخطيط في الغالب على المدن الكبيرة. وثالثاً، يجب على نظم التخطيط الحضري، بعد إصلاحها، أن تتصدى بشكل لا لبس فيه لعدد من التحديات الكبرى الراهنة والناشئة في المناطق الحضرية، وبخاصة تغير المناخ، والتحضر السريع وما يترتب عليه من تزايد الفقر والأعمال غير الرسمية في المناطق الحضرية، وبروز المناطق الحضرية الكبرى، والسلامة في المناطق الحضرية، وأوضاع ما بعد وقوع الكوارث وما بعد النزاع. وأخيراً، ينبغي إعطاء أولوية عالية للقدرة على إنفاذ لوائح التخطيط الحضري والتنمية الحضرية، التي يفتقر إليها بشدة في كثير من البلدان النامية، وتطوير تلك القدرة بناء على معايير واقعية.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.O.8.III.Q.1.

جيم - الاجتماعات الوزارية الإقليمية

٦٥ - ساعد موئل الأمم المتحدة في إعداد الوثائق المرجعية المواضيعية للمؤتمر الوزاري الأفريقي الثاني المعني بالإسكان والتنمية الحضرية الذي عقد في أبوجا في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وكان موضوع المؤتمر هو "الهدف ٧، الغاية ١١: التغلب على تحديات التمويل والموارد اللازمة لتحقيق التنمية الإسكانية والحضرية المستدامة". واعتمد المؤتمر قرار أبوجا وخطة عمل نصّت على مبادئ توجيهية بشأن تمويل الإسكان والنهوض بالأحياء الفقيرة وتحقيق التنمية الحضرية عموماً.

٦٦ - وقام موئل الأمم المتحدة أيضاً بتيسير مداولات فريق عامل معني بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المياه والصرف الصحي وذلك خلال المؤتمر الوزاري الثاني لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالإسكان والتنمية الحضرية الذي عُقد في طهران في أيار/مايو ٢٠٠٨ وأفضى إلى اعتماد خطة عمل.

٦٧ - وبالإضافة إلى ذلك، ساعد موئل الأمم المتحدة في عملية تحضير وتنظيم الاجتماع الإقليمي السابع عشر للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى المسؤولين عن قطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمنتدى الأيبري - الأمريكي الثالث عشر للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى المسؤولين عن قطاع الإسكان والتنمية الحضرية، الذي عقد في السلفادور في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

دال - التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال المستوطنات البشرية

٦٨ - أجرى مجلس الإدارة مداولات بشأن الإمكانات الكبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، رحب المجلس بالمعايير التي وُضعت لأنشطة موئل الأمم المتحدة على الصعيد القطري، بما في ذلك توزيع مديري برامج الموئل والتقدم المحرز في إعداد وثائق البرامج القطرية لموئل الأمم المتحدة. وطلب المجلس أيضاً إلى موئل الأمم المتحدة الاستفادة من التجارب والخبرات ومراكز الامتياز المتوفرة في العديد من بلدان الجنوب للمساعدة في تنفيذ برنامج عمله. وحث كذلك موئل الأمم المتحدة على المساهمة في تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والمشاركة في ذلك المؤتمر، وتسهيل تنظيم حوار بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في الدورة المقبلة للمنتدى الحضري العالمي.

٦٩ - وحث المجلس الحكومات والمنظمات ذات الصلة على توفير موارد مالية لموئل الأمم المتحدة بغرض مواصلة تسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال بناء القدرات وتقديم المشورة بشأن السياسات وتشجيع التعلم الأفقي في أوساط البلدان النامية تمشياً مع مجالات تركيز الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، بوسائل منها قاعدة بيانات أفضل الممارسات.

رابعاً - التعاون مع الوكالات والمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٧٠ - عرض تقرير مرحلي مشترك للمديرين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على مجلس الإدارة يُحدد مجالات التعاون والتنسيق بين الهيئتين. ويشمل هذا التعاون وضع إطار جديد للشراكة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ وخطة تنفيذ مشتركة تركز على المدن وتغير المناخ، وإدارة النفايات، وأنشطة التوعية.

٧١ - وتم التأكيد على التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من الأنشطة البرنامجية على المستوى القطري، كما تم التأكيد على المشاركة الكاملة لموئل الأمم المتحدة في ٦ من المشاريع التجريبية الثمانية بمبادرة "وحدة الأداء" لضمان مواءمة البرامج على الصعيد القطري مع أولويات التنمية الوطنية.

٧٢ - ويتعاون موئل الأمم المتحدة مع منظمة العمل الدولية وغيرها من الهيئات في التشجيع على العمل اللائق والعمالة الكاملة من أجل القضاء على الفقر. وقد ساهم موئل الأمم المتحدة في مشروع خطة العمل التي تنفذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من أجل القضاء على الفقر من خلال توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق، وتتم الخطة بتكليف من اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. وأصدر موئل الأمم المتحدة أيضاً تقرير تقييم ذاتي عن مراعاة أهداف توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق.

٧٣ - وواصل موئل الأمم المتحدة تعاونه مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في التنفيذ المشترك لبرنامج الأمم المتحدة للحق في السكن. وقد أحرز البرنامج تقدماً في وضع مؤشرات للحق في السكن ووثائق للقانون الوطني للحق في السكن. وتعاون موئل الأمم المتحدة، في إطار هذا البرنامج، مع مركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء على إصدار مجلة قانون الإسكان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي مجلة قانونية فصلية تستخدم على نطاق واسع كأداة للدعوة في مجال الإسكان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧٤ - وجدد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عضوية الفريق الاستشاري المعني بعمليات الإخلاء القسري للمديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة. ويضم أعضاء الفريق خبراء من الشركاء الرئيسيين في جدول أعمال الموئل، من قبيل التحالف الآسيوي من أجل الحق في السكن، ومركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء، ومنظمة العمل في العالم الثالث من أجل البيئة والتنمية، وتحالف الموئل الدولي، والتحالف الدولي لسكان الأحياء الفقيرة. وشارك الفريق الاستشاري خلال الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي، إلى جانب معهد دراسات

الإسكان والتنمية الحضرية ومركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء ولجنة هويرو، في تنظيم دورة تدريبية بشأن بدائل الإخلاء القسري. وأوفدت بعثات لتقصي الحقائق إلى سبع بلدات ومدن في خمسة بلدان تم فيها الإبلاغ عن عمليات واسعة النطاق للإخلاء القسري، ووجهت التوصيات إلى موئل الأمم المتحدة وغيره من أصحاب المصلحة للقيام بإجراءات المتابعة.

٧٥ - وتعاون موئل الأمم المتحدة مع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وأسهم في أنشطة فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وقد قام موئل الأمم المتحدة بدور رائد في مبادرة لإصدار دليل في السياسات الحضرية من أجل إضافة عنصر حضري للمبادئ التوجيهية بشأن مسائل الشعوب الأصلية التي تتسم بطابع العموم، والتي وضعتها فرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعميم وإدماج قضايا الشعوب الأصلية في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وتهدف المبادرة إلى تقديم الإرشادات إلى راسمي السياسات، ومديري المناطق الحضرية والممارسين في المجال الحضري، بشأن احتياجات الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الحضرية والتحديات المحددة التي تواجهها. وأصدر موئل الأمم المتحدة دليله الخاص بالسياسات المتعلقة بإسكان الشعوب الأصلية في الدورة الثامنة للمنتدى الدائم للشعوب الأصلية.

٧٦ - واستمر التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن قضايا السلامة ومنع الجريمة في المناطق الحضرية في مجالات الرصد والدعوة والسياسات والإصلاح المؤسسي، وبناء القدرات في مرحلة ما قبل الاستثمار، وتطوير الأدوات. وتشمل الأدوات التي تم تطويرها أداة للتقييم المشترك بشأن منع الجريمة، والدراسات الاستقصائية لحالات الإيذاء، وكتيبا عن دور الشرطة في الحيز الحضري، وكتيبا عن الرياضة كأداة لمنع الجريمة، مع تركيز أولي على أفريقيا واستعداداتها لكأس العالم لعام ٢٠١٠ الذي سينظم في جنوب أفريقيا.

٧٧ - وشمل التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الترويج لمدن آمنة تخلو من العنف ضد النساء والفتيات كوسيلة لتعميم المساواة بين الجنسين على مستوى الحكم المحلي بهدف تحقيق الأهداف والغايات الواردة في الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن المساواة بين الجنسين، وفي الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن استدامة البيئة. وشارك موئل الأمم المتحدة في أعمال تحالف البلدان الأمريكية لمنع العنف من أجل تعزيز استجابة منسقة متعددة الأطراف لمسائل منع العنف في السياقات الحضرية في الأمريكتين.

خامسا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

٧٨ - عرض مشروع برنامج عمل وميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على مجلس الإدارة، مقرونا بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة. ووافق المجلس على برنامج العمل والميزانية المقترحين. ووافق أيضا على ميزانية الأغراض العامة البالغة ٥٠٠ ١٩٠ ٦٦ دولار، واعتمد ميزانية الأغراض الخاصة البالغة ٧٠٠ ٧١٧ ٩٥ دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والواردة بالتفصيل في برنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ووافق كذلك على زيادة الاحتياطي الرسمي للأغراض العامة من ٥٠٠ ٢٧٩ ٣ دولار إلى ٥٠٠ ٦١٩ ٦ دولار.

٧٩ - ويعكس الاعتماد المنقح للميزانية العادية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ زيادة تفوق بنسبة ٥٥ في المائة اعتمادات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقد أشار موئل الأمم المتحدة إلى قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠٥ و ٥٦/٢٠٦ والقرارات اللاحقة بشأن تعزيز موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ١٩٨/٦٢؛ التي دعت فيها الجمعية العامة إلى زيادة التمويل لدعم الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. وقد دأب موئل الأمم المتحدة على تقديم مقترحات لزيادة التمويل استجابة لهذه القرارات. غير أن الميزانية العادية لم تكن تستطيع استيعاب المقترحات التي عرضتها المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، يحدّ رقم التخطيط المقدم باعتباره السقف بالنسبة لجميع بيانات ميزانية فترة السنتين من مستوى الزيادات في التمويل التي تعرضها المنظمة. وتمثل أموال الميزانية العادية قرابة ٧ في المائة من مجموع ميزانية موئل الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ تمويل الميزانية العادية ٩,٥ ملايين دولار، في حين بلغت التبرعات (غير المخصصة) للأغراض العامة لموئل الأمم المتحدة ٢٠ مليون دولار. وبلغت التبرعات للأغراض الخاصة التي خصصت في السنة ذاتها لأنشطة برامج ومشاريع محددة ١٣٣,٢ مليون دولار. وهناك احتلال مستمر بين التبرعات المخصصة والتبرعات غير المخصصة.

٨٠ - ومن شأن التمويل الكافي والمستقر والقابل للتنبؤ، والذي يفضل أن يكون ممتدا على عدة سنوات، أن يساعد على التقليل من تقلب التبرعات الخارجة عن الميزانية، وبمكّن المنظمة من التخطيط بفعالية لأداء برنامج عملها المعتمد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وقد بذل موئل الأمم المتحدة جهودا كبيرة لاستحداث إطار للنتائج ضمن إعداد الخطة، بغية تعزيز مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، وللتمكن كذلك من ربط الموارد بالنتائج الاستراتيجية. وتشجع الحكومات على النظر في توفير آليات لتمويل مخصص يتسم بمزيد من المرونة والشروط الميسرة، ويتسق مع مجالات التركيز الموافق عليها في الخطة. وهذا سيمكن المنظمة من منح الأولوية بانتظام في اهتماماتها للمنجزات المتوقعة التي تم إبرازها في إطار النتائج المعد باعتباره خارطة طريق لتنفيذ الخطة.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

- ٨١ - كانت للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تداعيات شملت جميع جوانب تنمية المستوطنات البشرية وإدارتها. وقد كان أثرها خطيرا بوجه خاص على الفقراء وفئات المجتمع ذات الدخل المنخفض التي تضررت كثيرا قدرتها على الحصول على سكن لائق، وضمان الحيازة والخدمات الأساسية في المناطق الحضرية. وكان للأزمة أيضا تأثير سلبي على الأولوية التي تستطيع أن توليها الحكومات للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في الميزانية.
- ٨٢ - وكان الحوار الذي أجري في الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة بشأن الموضوع الخاص، وهو "تمويل الإسكان الميسور التكلفة في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة"، قد استفاد في بحث هذه المسائل وتداعياتها. وحدد المشاركون الفرص الناشئة عن التحديات التي تطرحها هذه الأزمة، والتي يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لتطوير آليات مبتكرة لتعزيز الإسكان الميسور التكلفة.
- ٨٣ - واعتبر دور القطاع العام هاما للغاية لتسهيل التحضر المستدام من خلال اعتماد سياسات داعمة وأطر تنظيمية تشجع على إنشاء صناديق الإسكان ونظم التمويل البالغ الصغر لمساعدة الفقراء على الحصول على الائتمانات.
- ٨٤ - وجرى التأكيد على ضرورة أن يشرك في هذه المساعي جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم شركات تشييد العقارات بالقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، والمنظمات والوكالات الدولية.
- ٨٥ - وشدد مجلس الإدارة على الأهمية المحورية لمسألة تمويل الإسكان بتكلفة ميسورة بأن دعا جميع الدول الأعضاء إلى أن تقيم مدى ملائمة سياسات الإسكان والهيكل الأساسية ذات الصلة لتلبية احتياجات سكانها، وبخاصة فقراء الحضر والفئات الضعيفة الأخرى.
- ٨٦ - وإذ وضع مجلس الإدارة في اعتباره القرار ٢٢١/٦٣ الذي دعت فيه الجمعية العامة المجلس إلى أن يستعرض في ضوء الأزمة المالية الراهنة التطورات المستجدة في نظم تمويل الإسكان، عبّر عن تأييده تنظيم مناسبة خاصة رفيعة المستوى في الدورة الرابعة والستين للجمعية تتناول مسألة نظم تمويل الإسكان في مواجهة الأزمة المالية العالمية.
- ٨٧ - ومن المسلم به أن المدن تساهم بصفة رئيسية في انبعاثات غازات الدفيئة. لذا، فإن لها دورا رئيسيا في التخفيف من تغير المناخ وتعزيز كفاءة الطاقة من خلال تخطيط استغلال الأراضي بشكل أنسب، وزيادة كفاءة إدارة المناطق الحضرية، وممارسات البناء المراعية للبيئة.

٨٨ - وفي الوقت نفسه، يشكل تعرض المدن لآثار تغير المناخ مصدر قلق خطير. وليس من المغالاة تأكيد أهمية إذكاء الوعي بانعكاسات تغير المناخ على جميع جوانب حياة الإنسان. وفي حالة الأزمة المالية، فإن الذين هم آخر من ساهم في خلق المشكلة، أي فقراء الحضر، هم أشد المتضررين منها. وتشير هذه الاتجاهات، في سياق عالم سريع التحضر، إلى ضرورة نشوء لحظة حاسمة تلتقي فيها خطتا المستوطنات البشرية والبيئة، وضرورة ردم الهوة الفاصلة بين ما ظل ينظر إليهما طويلا على أنهما مجالان مختلفان من مجالات السياسة والعمل.

٨٩ - ويحدد هذا التقرير عدة مجالات لمتابعة العمل على مختلف المستويات. ويشمل ذلك الحاجة إلى أن تقوم الدول الأعضاء بتقييم فعالية سياسات كل منها في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية لصالح الفقراء، والحاجة إلى إدخال الإسكان الميسور التكلفة وتمويل الإسكان كوسيلتين رئيسيتين من وسائل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٠ - بيد أن التوصية الرئيسية تكمن في المتابعة على الصعيد العالمي، والحاجة إلى إقامة جسر بين هياكل وطرائق المتابعة لتحقيق التنمية المستدامة. وهذه التوصية تستند إلى الإقرار بأن بلوغ هدف التنمية المستدامة أصبح مرهونا بشكل متزايد في عالم سريع التحضر بتحقيق التحضر المستدام. وهذا يعني عمليا أن التنمية المستدامة تصبح في نهاية المطاف مرهونة بجودة الإدارة والتخطيط وفعالية التكيف مع الآثار الناشئة عن تغير المناخ والتخفيف منها.

٩١ - وهكذا، فإن الجمعية العامة مدعوة إلى أن تنظر في عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦، يكون هدفه استعراض وصياغة واعتماد السياسات والاستراتيجيات والنهج المستكملة للتصدي بمزيد من الفعالية للتحديات الناشئة في مجالي التحضر المستدام والتنمية الحضرية.

٩٢ - وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وتدعو هذه الخطة إلى القيام بسلسلة من الإصلاحات والتجديدات حتى عام ٢٠١٣ تتطلب توخي نهج منهجي ومنسق لتحقيق الاتساق والتماسك بين البرامج، وتحسين الممارسات التجارية والموارد البشرية. ويتطلب نهج من هذا القبيل تمويلا قابلا للتنبؤ لا يمكن بدونه إدخال تحسينات إلا بطريقة مجزأة ومتقطعة.

٩٣ - فقد ثبت أن التمويل القابل للتنبؤ، ولا سيما القائم منه على اتفاق متعدد السنوات كالتمويل الذي اتفق عليه في الآونة الأخيرة مع اثنين من المانحين، طريقة جيدة للمضي قدماً، وتشجع الحكومات القادرة، على الدخول في اتفاقات مماثلة تتيح للأمانة أن تخطط سلفاً، وترتب برشد أولويات عملها، وتحقق بذلك المكاسب المتوقعة في الكفاءة، والمساءلة، والشفافية.

٩٤ - وفي مواجهة التحديات الناجمة عن التوسع الحضري السريع والعشوائي وتغير المناخ، أطلق موئل الأمم المتحدة مبادرتين جديدتين، هما الحملة الحضرية العالمية ومبادرة المدن وتغير المناخ. وستقود هاتان المبادرتان إلى جانب المنتدى الحضري العالمي أنشطة الدعوة العالمية من أجل زيادة التحضر المستدام، وستوفر نهجاً منسقاً للحوار المتعلق بالسياسة العامة والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وتمشيا مع القرارات المتخذة بشأن هذه المسألة، تدعي الدول إلى إنشاء منابر أو لجان وطنية عريضة القاعدة للموئل تقوم بدور نشط في الحملة الحضرية العالمية.